البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
تشرين ثاني 2010

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	28
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	38

الخلاصة التنفيذية

وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة لعام 2010، أظهر الاقتصاد الوطني أداءً إيجابياً في عدد من مؤشرات القطاع النقدي والقطاع الخارجي وقطاع المالية العامة أبرزها ارتفاع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي وتنامي كل من الصادرات الوطنية والدخل السياحي إلى جانب تراجع عجز الموازنة العامة. كما أظهرت آخر التقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة حدوث تحسن في معدل النمو الحقيقي خلال الربع الثاني من عام 2010، بالمقارنة مع الربع ذاته من العام الماضي ومع الربع الأول من هذا العام.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثاني من عام 2010 بنسبة 2.9٪ بأسعار السوق و 4.3٪ بأسعار الأساس مقابل نمو نسبته 1.9٪ و 2.4٪ لكل منهما على الترتيب خلال الربع ذاته من عام 2009. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.8٪ بالمقارنة مع تراجع بلغت نسبته 0.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2009. وعلى صعيد مؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 ما مقداره 1.09 مليار دينار (منها ما نسبته 20.0٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 1.19 مليار دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 367.8 مليون دولار (3.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 11,246.8 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,920.4 مليون دينار (9.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 21,933.7 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 911.2 مليون دينار (6.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 14,228.4 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,926.8 مليون دينار (9.5٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 22,225.2 مليون دينار.
- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2010 بمقدار 197.9 نقطة (7.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,335.6 نقطة.

❑ **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ عجز الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 ما مقداره 568.5 مليون دينار، مقارنة بعجز مالي أكبر بلغ 865.2 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر أيلول 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 947.0 مليون دينار ليبلغ 6,738.0 مليون دينار (34.7٪ من GDP)، وكذلك ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر أيلول 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 145.0 مليون دينار ليصل إلى 4,014.0 مليون دينار (20.7٪ من GDP).

❑ **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 بنسبة 8.8٪ لتبلغ 3,679.6 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 8.5٪ لتبلغ 7,966.7 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 8.2٪ ليبلغ 4,287.1 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 18.6٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 33.9٪، وارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.5٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2010 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 547.1 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 294.3 مليون دينار خلال النصف المماثل من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل قيمته 643.3 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 747.2 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2009. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2009 صافي التزام نحو الخارج مقداره 11,884.4 مليون دينار مقارنة مع 13,964.3 مليون دينار في نهاية عام 2008.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 367.8 مليون دولار (3.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 11,246.8 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.9) شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,920.4 مليون دينار (9.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 21,933.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 911.2 مليون دينار (6.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 14,228.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,926.8 مليون دينار (9.5٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 22,225.2 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كل من التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 باستثناء أسعار الفائدة على "الجاري مدين" وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2009.

- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2010 بمقدار 197.9 نقطة (7.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,335.6 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الأول 2010 بحوالي 1.3 مليار دينار (5.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتصل إلى 21.2 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية تشرين الأول	
2009		2009	2010
US$ 10,879.0	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 10,353.3	US$ 11,246.8
٪40.5		٪33.7	٪3.4
20,013.3	السيولة المحلية	19,785.2	21,933.7
٪9.3		٪8.1	٪9.6
13,317.2	التسهيلات الائتمانية	13,254.1	14,228.4
٪2.1		٪1.6	٪6.8
12,041.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	11,655.1	12,849.1
٪1.4		٪-1.8	٪6.7
20,298.4	إجمالي ودائع العملاء	19,995.0	22,225.2
٪12.1		٪10.5	٪9.5
15,865.0	دينار	15,591.3	17,338.4
٪18.9		٪16.8	٪9.3
4,433.4	أجنبي	4,403.7	4,886.8
٪-6.7		٪-7.4	٪10.2
16,256.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	15,725.2	17,958.2
٪13.7		٪10.0	٪10.5
13,500.0	دينار	13,068.7	14,866.8
٪19.5		٪15.6	٪10.1
2,756.7	أجنبي	2,656.5	3,091.4
٪-7.8		٪-11.2	٪12.1

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

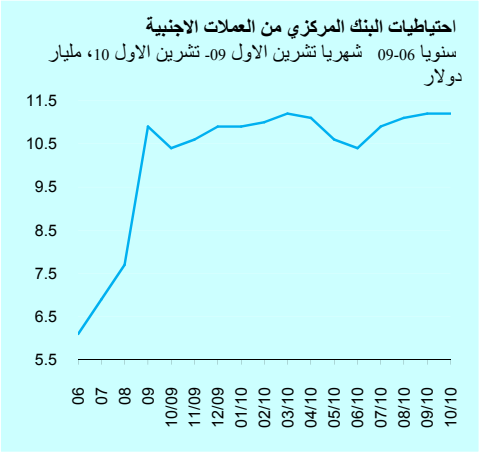

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين الأول 2010 بمقدار 44.3 مليون دولار (0.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق لتبلغ 11,246.8 مليون دولار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، فقد ارتفعت الاحتياطيات بمقدار 367.8 مليون دولار (3.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.9) شهراً. وقد بلغت الاحتياطيات الأجنبية حتى تاريخ 2010/11/21 حوالي 12,125.0 مليون دولار، بارتفاع مقداره 1,246.0 مليون دولار (11.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2010 بمقدار 314.4 مليون دينار (1.5٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 21,933.7 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 230.7 مليون دينار (1.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,920.4 مليون دينار (9.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,481.0 مليون دينار (8.1٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 مع نهاية عام 2009 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة:**

    – ارتفعت الودائع في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,772.5 مليون دينار (10.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 لتصل إلى 19,106.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,457.4 مليون دينار (9.3٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- ارتفع النقد المتداول في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 147.9 مليون دينار (5.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,827.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 23.6 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

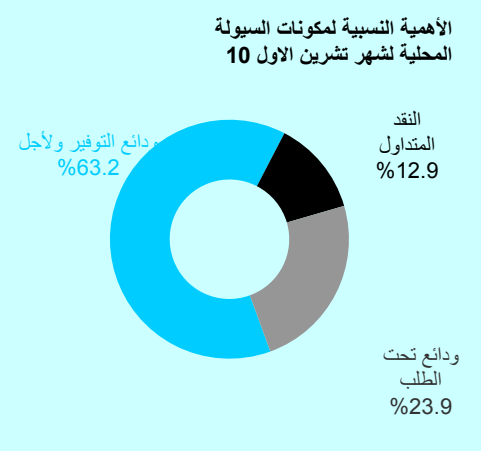

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1,246.4 مليون دينار (11.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقابل ارتفاع قدره 203.6 مليون دينار (1.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد جاء الارتفاع المسجل خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,066.8 مليون دينار (6.1٪)، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 179.6 مليون دينار (2.9٪).

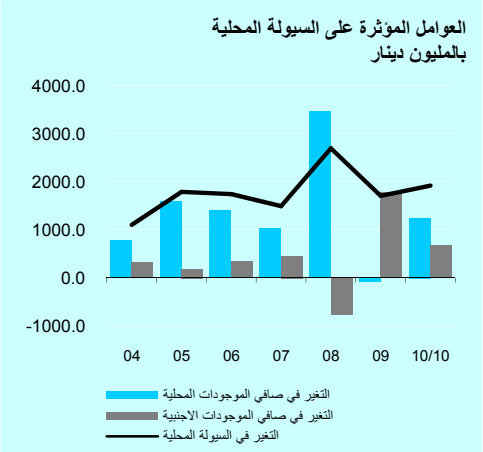

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 674.0 مليون دينار (7.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,277.4 مليون دينار (18.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد تأتى هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 668.3 مليون دينار (183.1٪)، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 5.7 مليون دينار (0.1٪).

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2009		تغير الرصيد كما هو في نهاية تشرين الأول	
2009		**2009**	**2010**
1,780.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**1,277.4**	**674.0**
2,433.2	البنك المركزي	1,907.4	5.7
-653.1	البنوك المرخصة	-630.0	668.3
-71.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**203.6**	**1,246.4**
-2,552.8	البنك المركزي، منها:	-2,004.5	179.6
-302.8	الديون على القطاع العام (صافي)	-228.5	-182.0
-2,250.0	أخرى (صافي*)	-1,775.9	361.5
2,481.8	البنوك المرخصة	2,208.1	1,066.8
630.5	الديون على القطاع العام (صافي)	860.9	706.5
159.9	الديون على القطاع الخاص	21.1	815.7
1,691.4	أخرى (صافي)	1,326.1	-455.4
1,709.1	**السيولة المحلية (M2)**	**1,481.0**	**1,920.4**
14.7	**النقد المتداول**	**23.6**	**147.9**
1,694.4	**الودائع، منها:**	**1,457.4**	**1,772.5**
-436.1	بالعملات الأجنبية	-455.5	359.6

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكل أسعار الفائدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي خلال عام 2010 بإجراء تخفيض واحد على أدوات سياسته النقدية وبمقدار 50 نقطة أساس اعتباراً من 2010/2/21، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.25٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.00٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.00٪.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع خلال عام 2009 والفترة المنقضية من العام الحالي، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

تشرين الأول 2010	تشرين الأول 2009		نهاية 2009
4.25	5.25	إعادة الخصم	4.75
4.00	5.00	اتفاقيات إعادة الشراء	4.50
2.00	3.00	نافذة الإيداع	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

◆ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**

– **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الأول 2010 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.39٪، منخفضاً بذلك بما مقداره 84 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

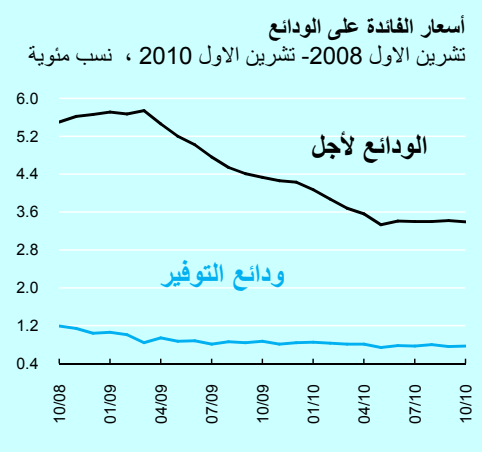

- **ودائع التوفير**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين الأول 2010 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.77٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 فقد انخفض بمقدار 7 نقاط أساس.

- **ودائع تحت الطلب**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين الأول 2010 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.41٪، منخفضاً بحوالي 26 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

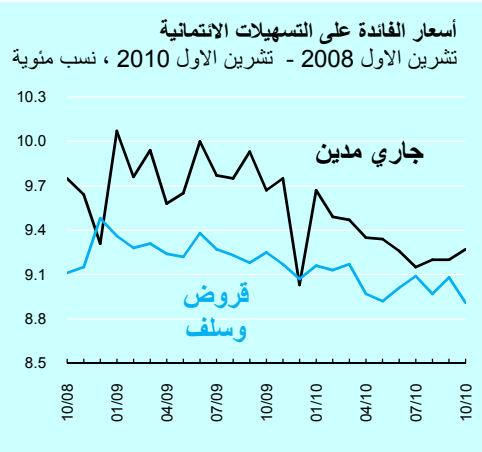

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- **الجاري مدين**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين الأول 2010 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.27٪، مرتفعاً بذلك بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين الأول 2010 بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.15٪، ليسجل انخفاضاً مقداره نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام		تشرين الأول		التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
2009		2009	2010	
	الودائع			
0.67	تحت الطلب	0.66	0.41	-26
0.84	توفير	0.87	0.77	-7
4.23	لأجل	4.33	3.39	-84
	التسهيلات			
9.17	كمبيالات واسناد مخصومة	9.24	9.15	-2
9.07	قروض وسلف	9.25	8.91	-16
9.03	جاري مدين	9.67	9.27	24
8.34	الإقراض لأفضل العملاء	8.38	8.20	-14

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين الأول 2010 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.91٪، لينخفض بذلك بما مقداره 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر تشرين الأول 2010 ما نسبته 8.20٪، منخفضاً بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 ما مقداره 14,228.4 مليون دينار، بارتفاع مقداره 911.2 مليون دينار (6.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 209.8 مليون دينار (1.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، فقد جاء الارتفاع في التسهيلات الائتمانية، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع

التسهيلات الممنوحة لقطاعات الإنشاءات والصناعة والتجارة العامة بمقدار 552.8 مليون دينار (21.4٪)، و244.3 مليون دينار (15.0٪)، 235.0 مليون دينار (7.4٪) على التوالي من جهة، وانخفاض التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 309.6 مليون دينار (9.1٪) من جهة أخرى، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.

- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) وبمقدار 807.8 مليون دينار (6.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية 2009. كذلك، فقد سجّل رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) ارتفاعاً مقداره 61.4 مليون دينار (6.5٪). كما ارتفع كل من رصيد التسهيلات المقدمة للقطاع العام والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 41.7 مليون دينار (12.8٪)، 0.3 مليون دينار (6.7٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2009.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2010 ما مقداره 22,225.2 مليون دينار، بارتفاع بلغ 1,926.8 مليون دينار (9.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,892.4 مليون دينار (10.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 محصلة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,701.5 مليون دينار (10.5٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 200.9 مليون دينار (8.9٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 65.1 مليون دينار (43.6٪)، وانخفاض ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 40.7 مليون دينار (2.5٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالدينار بمقدار 1,473.4 مليون دينار (9.3٪)، كما ارتفع بند الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 453.4 مليون دينار (10.2٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2009.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر تشرين الأول 2010 بمقدار 171.2 مليون دينار (30.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 388.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 19.0 مليون دينار (2.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 6,051.6 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 2,484.5 مليون دينار (29.1٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين الأول 2010 بواقع 165.0 مليون سهم (29.2٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 399.2 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 90.0 مليون سهم (15.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 6,177.9 مليون سهم بالمقارنة مع 5,131.4 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **الرقم القياسي لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الأول 2010 ارتفاعاً قدره 29.1 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2009		تشرين الأول 2009	تشرين الأول 2010
2,533.5	الرقم القياسي العام	**2,615.9**	**2,335.6**
3,026.8	القطاع المالي	3,257.0	2,853.3
2,738.8	قطاع الصناعة	2,656.0	2,469.0
2,107.9	قطاع الخدمات	2,077.0	1,939.6

المصدر: بورصة عمان.

السابق ليصل إلى 2,335.6 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 72.3 نقطة (2.7٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 197.9 نقطة (7.8٪) عن مستواه المسجّل في نهاية العام السابق، مقابل انخفاض قدره 142.5 نقطة (5.2٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وقد جاء هذا الانخفاض، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 269.8 نقطة (9.9٪) وقطاع الخدمات بمقدار 168.3 نقطة (8.0٪) والقطاع المالي بمقدار 173.5 نقطة (5.7٪)، وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2009.

- **القيمــة السوقيــة للأسهــم:**

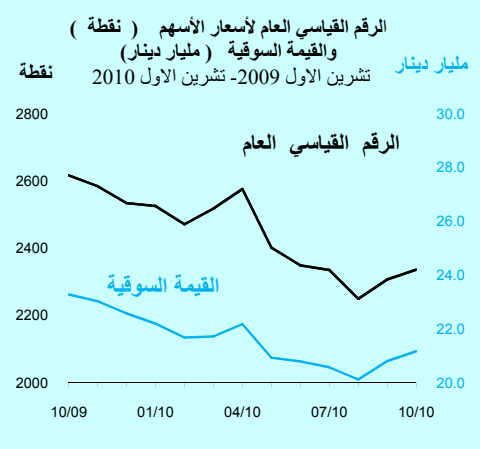

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الأول 2010 ما مقداره 21.2 مليار دينار، بارتفاع قدره 0.4 مليار دينار (1.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض مقداره 0.9 مليار دينار (3.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2009. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 1.3 مليار دينار (5.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، مقارنة مع انخفاض قارب 2.1 مليار دينار (8.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر تشرين الأول 2010 تدفقاً موجباً بلغ 0.9 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 12.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2009، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين الأول 2010 ما قيمته 45.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 44.4 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 18.2 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 7.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		تشرين الأول	
2009		2009	2010
9,665.3	حجم التداول	747.9	388.7
38.8	معدل التداول اليومي	35.6	18.5
22,526.9	القيمة السوقية	23,273.2	21,159.2
6,022.5	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	485.2	399.2
(3.8)	صافي استثمار غير الأردنيين	(12.0)	0.9
2,135.5	شراء	173.1	45.3
2,139.3	بيع	185.1	44.4

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار

الخلاصـــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الربع الثاني من عام 2010 نمواً حقيقياً نسبته 2.9٪ بأسعار السوق و 4.3٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9٪ و 2.4٪ لكل منهما على الترتيب خلال الربع ذاته من عام 2009.
- أما خلال النصف الأول من عام 2010، فقد سجل الناتج نمواً حقيقياً نسبته 2.5٪ بأسعار السوق و 3.9٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.7٪ و 3.2٪ خلال النصف الأول من عام 2009 على الترتيب.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2010 بنسبة بلغت 4.8٪ في المتوسط بالمقارنة مع تراجع بلغت نسبته 0.9٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2009.
- بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 ما مقداره 1.09 مليار دينار (منها ما نسبته 20.0٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 1.19 مليار دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، شهد الاقتصاد الوطني خلال الربع الثاني من عام 2010 تسارعاً في نموه مدفوعاً بتحسن الظروف الإقليمية والعالمية ونمو القطاعات الخدمية، حيث **سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الربع الثاني من عام**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2008- 2010

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	7.8	8.6	9.2	4.9	**7.6**
GDP بالأسعار الجارية	23.9	27.7	35.3	24.1	**27.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.6	1.9	1.9	2.0	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	15.3	11.4	6.8	10.0	**10.6**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.9			
GDP بالأسعار الجارية	6.2	7.4			

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

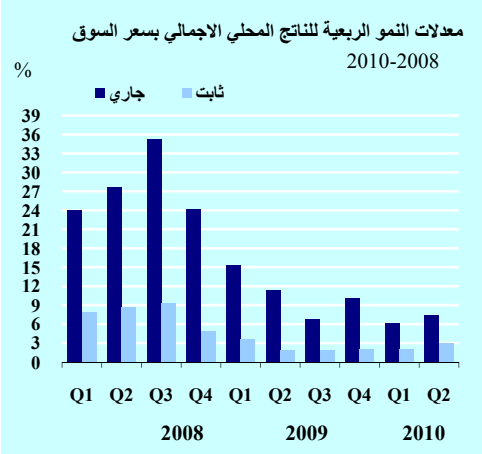

2010 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.9٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9٪ خلال الربع الثاني من عام 2009. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 4.6٪ خلال الربع الثاني من عام 2010، **سجل GDP نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 4.3٪** بالمقارنة مع نمو أقل نسبته 2.4٪ خلال الربع الثاني من عام 2009.

أما خلال **النصف الأول من عام 2010**، فقد شهد الاقتصاد الوطني **نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.5٪** بالمقارنة مع نمو مقارب نسبته 2.7٪ خلال النصف الأول من عام 2009. **كما سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 6.8٪** بالمقارنة مع نمو مرتفع نسبته 13.2٪ خلال النصف الأول من عام 2009، **حيث ارتفع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال النصف الأول من عام 2010 بنسبة 4.2٪** مقابل ارتفاع نسبته 10.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2009. هذا وقد تأثرت وتيرة النمو الحقيقي بأسعار السوق خلال النصف الأول من عام 2010 بالتباطؤ الواضح في معدل نمو القطاعات السلعية، والتي نمت مجتمعة بنسبة 0.7٪ مقابل 4.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، كما تأثرت هذه الوتيرة بتراجع بند صافي الضرائب على المنتجات.

أما على صعيد تطورات القطاعات الاقتصادية، فقد أظهرت هذه القطاعات خلال النصف الأول من عام 2010 تفاوتاً واضحاً في أدائها. فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملحوظاً** أهمها قطاع "**الصناعات الإستخراجية**" والذي سجل نمواً ملموساً بلغت نسبته 9.7٪

مقابل تراجع نسبته 4.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، وسجل قطاع **"خدمات المال والتأمين والعقارات"** نمواً ملحوظاً بنسبة 5.0٪ مقابل تراجع بمعدل 0.5٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، كما شهد قطاع **"النقل والاتصالات"** نمواً مرتفعاً بلغت نسبته 8.7٪ مقارنة مع نمو نسبته 3.5٪ خلال النصف الأول من عام 2009.

أما **قطاعا الإنشاءات و"الكهرباء والمياه" فقد شهدا تراجعاً ملموساً** بواقع 7.9٪ و 5.6٪ تباعاً مقابل نمو القطاع الأول بنسبة 18.8٪ وتراجع الثاني بنسبة 3.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2009 على الترتيب.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال النصف الأول من عام 2010 ما مقداره 0.3 نقطة مئوية و 3.6 نقطة مئوية تباعاً، مقابل 1.4 نقطة مئوية و 1.8 نقطة مئوية خلال النصف الأول من عام 2009 على الترتيب. ومن الجدير بالذكر أن بند صافي الضرائب على المنتجات قد ساهم بتخفيض معدل النمو الحقيقي بأسعار السوق الثابتة بمقدار 1.0 نقطة مئوية خلال النصف الأول من عام 2010.

❐ المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه العديد من المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات قطاع النقل (عدد المسافرين والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية وكميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة) إلى جانب مؤشرات قطاع الصناعة الإستخراجية، أظهرت بعض المؤشرات تراجعاً في أدائها بمعدلات متباينة أبرزها مبيعات الأسمنت في السوق المحلية والمساحات المرخصة للبناء بالإضافة إلى الرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية والكهرباء.

ويبين الجدولين التاليين حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات*

نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – أيلول	
		2009	2010
-28.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية	-27.8	32.9
-27.5	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-33.0	32.3
-1.0	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-2.6	15.2
عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – تشرين أول	
		2009	2010
-44.0	إنتاج البوتاس	-40.6	53.0
-17.8	إنتاج الفوسفات	-18.9	26.0
2.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	-5.4	15.7
-8.5	إنتاج الأسمدة	-12.1	12.2
-16.2	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-16.5	13.4
0.5	عدد المغادرين	0.2	21.6

تراجع عدد من المؤشرات*

نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – أيلول	
		2009	2010
17.5	المساحات المرخصة للبناء	18.3	-0.3
-8.1	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-10.3	-4.6
1.2	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	0.8	-6.1
-1.7	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-2.1	-3.9
عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – تشرين أول	
		2009	2010
0.4	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	5.7	-6.7
-4.6	إنتاج الاسمنت	-2.7	-6.2
-3.6	إنتاج المنتجات البترولية	-3.8	-4.6

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المخطط تنفيذها في المملكة والمستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 ما مقداره 1.09 مليار دينار بالمقارنة مع 1.19 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

- وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، يلاحظ بأن قطاع الصناعة، والذي يعد من أهم القطاعات المولدة للدخل والموظفة للعمالة، قد استحوذ **على المرتبة الأولى من الحجم الكلي للاستثمارات وبنسبة 48.0٪ (525.0 مليون دينار) خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010**، تلاه قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" وبحصة بلغت (23.0٪)، ثم قطاع الفنادق بحصة (18.0٪) والنقل (6.0٪) والمستشفيات (3.0٪)، وأخيراً الزراعة (2.0٪).

- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات إلى أن قيمة الاستثمارات المحلية قد شهدت ارتفاعاً لتصل إلى ما مقداره 878.0 مليون دينار (مشكّلة نحو 80.0٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 مقابل 672.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، فيما شكلت الاستثمارات الأجنبية النسبة المتبقية والبالغة 20.0٪.

- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

الأسعـــار

بالمقارنة مع الانكماش المحدود الذي سجله الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 كاملاً، **ارتفع المستوى العام للأسعار**، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، **خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.8٪ مقابل تراجع نسبته 0.9٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2009**. ويعزى هذا الارتفاع في متوسط أسعار المستهلك، بشكل أساس، إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها من السلع والخدمات المرتبطة (كالنقل) إلى جانب أسعار العديد من المواد الغذائية في السوق المحلية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

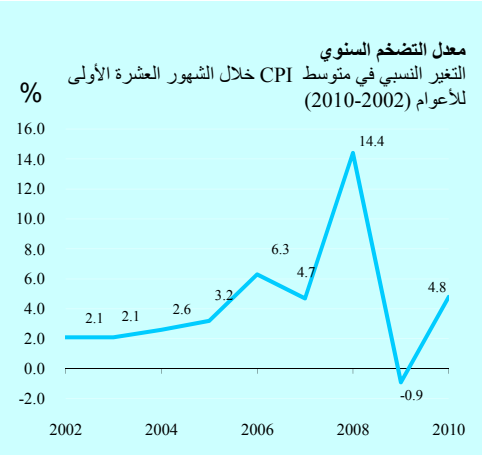

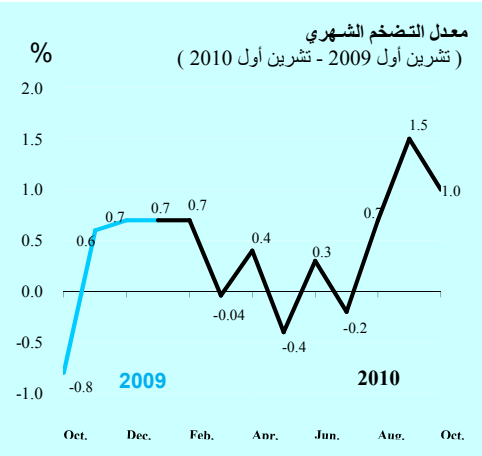

كما ارتفعت **أسعار المستهلك خلال شهر تشرين أول من العام الحالي مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة بلغت 1.0٪**. وقد جاء هذا الارتفاع بشكل أساس نتيجة لزيادة أسعار عدد من البنود أبرزها "الخضراوات" و"الألبان ومنتجاتها والبيض" والتعليم إلى جانب بند النقل.

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً للمستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.5٪** بالمقارنة مع ارتفاع أقل نسبته 2.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 1.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2010**. وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "اللحوم والدواجن" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 6.3٪، وكذلك "السكر ومنتجاته" بنسبة 16.6٪، و"التبغ والسجائر" بما نسبته 11.7٪. وفي المقابل، انخفضت أسعار بعض البنود الغذائية أبرزها "الألبان ومنتجاتها والبيض" و"الزيوت والدهون" اللذان سجلا هبوطاً بواقع 2.2٪ و 1.4٪ على الترتيب.

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة محدودة بلغت 1.2٪** بالمقارنة مع ارتفاع واضح نسبته 6.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 0.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بتباطؤ أسعار كل من بندي "الملابس" و"الأحذية" واللذان سجلا تضخماً بنسبة 1.0٪ و2.1٪ على الترتيب خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع 5.8٪ و10.2٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2010 بنسبة 4.2٪** بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 1.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لأسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 7.0٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.3٪ لبند التجهيزات المنزلية و 5.2٪ لبند الأواني والأدوات المنزلية، علماً بأن بند الإيجارات (الذي يشكل أهمية نسبية تبلغ 14.3٪) قد ارتفع بنسبة 3.6٪ خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2010.

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة ملموسة بلغت 6.5٪** مقابل انكماش نسبته 5.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 2.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** ويأتي ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى نتيجة رئيسية لارتفاع أسعار بند النقل، الذي يُعد المكون الرئيس في هذه المجموعة، بنسبة كبيرة بلغت 13.2٪ مقابل تراجع نسبته 16.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، متأثراً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية. كما ارتفعت أسعار معظم بنود هذه المجموعة، وخصوصاً "العناية الشخصية" و"التعليم" واللذان سجلا زيادة بواقع 6.3٪ و 6.0٪ على الترتيب.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 568.5 مليون دينار مقارنة بعجز مالي أكبر بلغ 865.2 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية والبالغة 278.6 مليون دينار، تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره 847.1 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيلول 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 852.0 مليون دينار ليبلغ 7,938.0 مليون دينار (40.9٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية أيلول 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 947.0 مليون دينار ليبلغ 6,738.0 مليون دينار (34.7٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيلول 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 145.0 مليون دينار ليبلغ 4,014.0 مليون دينار (20.7٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر أيلول 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار طفيف بلغ 0.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.3٪ لتصل إلى 309.3 مليون دينار. بينما شهدت الإيرادات العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 ارتفاعاً ملموساً مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 بمقدار 199.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.1٪ لتصل إلى 3,450.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة كلاً من المساعدات الخارجية بمقدار 175.9 مليون دينار من جهة، والإيرادات المحلية بمقدار 23.2 مليون دينار، من جهة أخرى.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر أيلول والتسعة شهور الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009.

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	أيلول		معدل	كانون ثاني – أيلول		معدل
	2009	2010	النمو (٪)	2009	2010	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**310.2**	**309.3**	**-0.3**	**3,251.7**	**3,450.8**	**6.1**
الإيرادات المحلية، منها:	310.2	279.3	-10.0	3,149.0	3,172.2	0.7
الإيرادات الضريبية، منها:	181.6	210.2	15.7	2,222.8	2,271.5	2.2
ضريبة المبيعات	129.5	161.5	24.7	1,244.4	1,440.9	15.8
الإيرادات الأخرى، منها:	126.8	67.5	-46.8	911.2	886.9	-2.7
رسوم تسجيل الأراضي	8.6	8.9	3.5	104.9	97.9	-6.7
المساعدات الخارجية	0.0	30.0	-	102.7	278.6	171.3
إجمالي الإنفاق	**417.7**	**450.0**	**7.7**	**4,116.9**	**4,019.3**	**-2.4**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-107.5**	**-140.7**		**-865.2**	**-568.5**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 23.2 مليون دينار أو ما نسبته 0.7٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لـتصل إلى 3,172.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لنمو الإيرادات الضريبية بمقدار 48.7 مليون دينار، وتراجع حصيلة كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 24.3 مليون دينار و 1.2 مليون دينار على التوالي.

➢ الإيرادات الضريبية

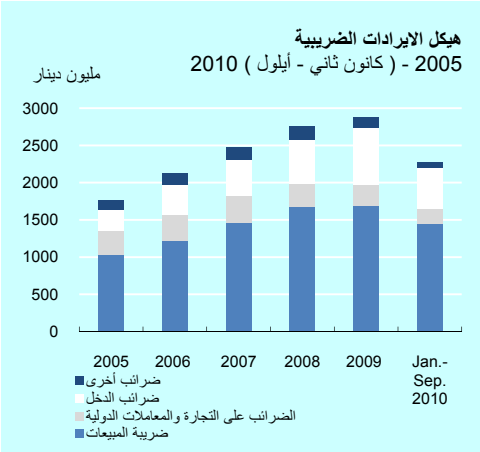

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 48.7 مليون دينار أو ما نسبته 2.2٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لتصل إلى 2,271.5 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.6٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 196.5 مليون دينار أو ما نسبته 15.8٪ لتبلغ 1,440.9 مليون دينار. ويعزى النمو المسجل في الحصيلة الكلية لضريبة المبيعات إلى زيادة جميع بنودها متأثرة بارتفاع معدل التضخم، حيث ارتفعت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 96.9 مليون دينار مدفوعة بحزمة الاجراءات الضريبية التي فرضتها الحكومة على مادة البنزين بنوعيه وإلغاء إعفاء مادة البن من ضريبة المبيعات. كما شهدت ضريبة المبيعات على الخدمات ارتفاعاً مقداره 85.1 مليون دينار كنتيجة رئيسية لرفع ضريبة المبيعات الخاصة على مكالمات الهواتف الخلوية من 8٪ إلى 12٪. وكذلك شهدت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري ارتفاعاً مقداره 13.2 مليون دينار، وارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 1.3 مليون دينار. ويُشار إلى أن الحصيلة الفعلية للضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 قد سجلت ما نسبته 74.0٪ من المستوى المستهدف لها في قانون الموازنة العامة.

- **انخفاض حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بنسبة 16.5٪ لتصل إلى 551.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لتراجع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 104.2 مليون دينار، وانخفاض محدود في حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 5.2 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 77.6٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 428.0 مليون دينار (منها 183.9 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويعزى التراجع في حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، بصورة أساسية، إلى التباطؤ الملموس في وتيرة النمو الحقيقي المسجل في عام 2009 وانعكاساته على أربحية الشركات في العام ذاته.**
- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 4.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.2٪ لتصل إلى 209.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 9.4 مليون دينار، وارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 4.6 مليون دينار لتصل إلى 204.1 مليون دينار.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 24.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.7٪ لتصل إلى 886.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، نتيجة لتراجع حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 15.0 مليون دينار لتبلغ 204.3 مليون دينار، وكذلك انخفضت حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 9.7 مليون دينار لتبلغ 234.1 مليون دينار (منها 213.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وفي المقابل، شهد بند ايرادات بيع السلع والخدمات ارتفاعاً مقداره 0.4 مليون دينار ليبلغ 448.5 مليون دينار.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 1.2 مليون دينار لتبلغ 13.8 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 بشكل ملحوظ وبواقع 175.9 مليون دينار لتبلغ 278.6 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة في شهر أيلول 2010 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 32.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.7٪ لتصل إلى 450.0 مليون دينار. وفي المقابل، شهدت النفقات العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 انخفاضاً مقداره 97.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.4٪ لتبلغ 4,019.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع النفقات الرأسمالية بنسبة 31.3٪ من جهة، وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.3٪، من جهة أخرى.

النفقات الجارية

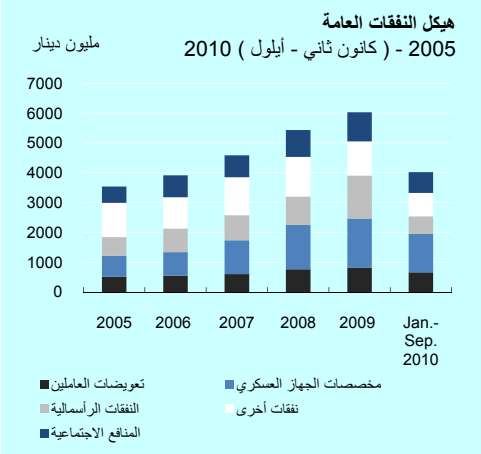

ارتفعت النفقات الجارية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 بمقدار 172.7 مليون دينار أو ما نسبته 5.3٪ لتصل إلى 3,426.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 42.6 مليون دينار لتبلغ 661.7 مليون دينار، وكذلك زيادة مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 48.0 مليون دينار لتبلغ 1,284.6 مليون دينار، كما شهد بند فوائد

الدّين بشقيه الداخلي والخارجي ارتفاعاً بمقدار 3.9 مليون دينار. أما بند دعم السلع (المواد الغذائية والنفط) فقد عاود ارتفاعه من جديد نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً وتحديداً مادة القمح إلى جانب استمرار دعم اسطوانة الغاز المنزلي ليسجل هذا البند ما مقداره 95.8 مليون دينار (منها 73.8 مليون دينار دعم المواد الغذائية) خلال التسعة شهور الأولى من هذا العام بالمقارنة مع 35.5 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. وفي المقابل، تراجعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 2.7 مليون دينار لتصل إلى 698.7 مليون دينار، كما شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً مقداره 19.5 مليون دينار ليبلغ 209.8 مليون دينار، ويعزى هذا التراجع إلى قرار مجلس الوزراء والذي تضمن الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات العامة المستقلة تخفيض نفقاتها التشغيلية بنسبة 20٪.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 انخفاضاً جوهرياً بمقدار 270.3 مليون دينار، أو ما نسبته 31.3٪، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 593.2 مليون دينار، وبنسبة انجاز بلغت 57.7٪ فقط من المستوى المقدّر لها في قانون الموازنة العامة وملحقيها.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 568.5 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي أكبر مقداره 865.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.
- **سجّلت الموازنة العامة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 عجزاً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ 281.6 مليون دينار** مقابل عجز أولي مقداره 582.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

الدين العام

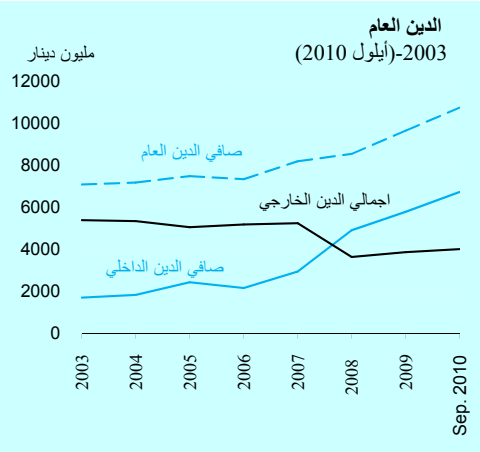

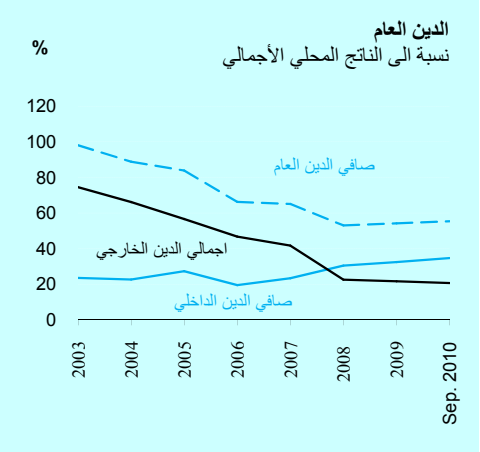

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية أيلول 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 852.0 مليون دينار ليبلغ 7,938.0 مليون دينار (40.9٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 685.0 مليون دينار بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 167.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 768.0 مليون دينار ليصل إلى 6,521.0 مليون دينار في نهاية شهر أيلول 2010 من ناحية، وتراجع رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 912.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية أيلول 2010 ارتفاعاً** مقداره 947.0

مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 6,738.0 مليون دينار (34.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لنمو إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 852.0 مليون دينار من جهة، وتراجع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2009 بمقدار 94.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية أيلول 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 145.0 مليون دينار ليبلغ 4,014.0 مليون دينار (20.7٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 31.7٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 10.0٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 26.3٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 20.2٪.
- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية أيلول 2010 بمقدار 1,092.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليصل إلى 10,752.0 مليون دينار (55.4٪ من GDP) مقابل 9,660.0 مليون دينار (54.2٪ من GDP) في نهاية عام 2009. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً مقداره 1.2 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2009. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.
- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال التسعة شهور الأولى من عام 2010 ما مقداره 289.8 مليون دينار (منها 61.0 مليون دينار فوائد) مقابل 250.4 مليون دينار (منها 68.8 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2009.

❐ الإجراءات الماليــة والسعرية

♦ رفع أسعار كافة المشتقات النفطية في 26 تشرين الثاني 2010، مع استمرار تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:-

المـــــادة	الوحدة	2010		التغير ٪
		تشرين الأول	تشرين الثاني	
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	365.0	381.8	4.6
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	365.0	381.8	4.6
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	463	483	4.3
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	468	488	4.3
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	483	503	4.1
الإسفلت	دينار/طن	392.3	410.1	4.5
البنزين الخالي من الرصاص 90*	فلس/لتر	575	600	4.3
البنزين الخالي من الرصاص 95*	فلس/لتر	700	730	4.3
السولار	فلس/لتر	495	515	4.0
الكاز	فلس/لتر	495	515	4.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0

*: الأسعار شاملة للزيادة في معدل الضريبة المفروضة على البنزين

♦ قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام إعفاء أرباح الصادرات من السلع والخدمات الصادر استناداً لأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009 والتي تنص على *أنه يجوز إعفاء أرباح أنواع محددة من صادرات السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي لخارج المملكة من ضريبة الدخل كلياً أو جزئياً على أن يتم تحديد أسس الإعفاء وأنواع السلع والخدمات المشمولة بهذا الإعفاء ونسبته ومدته بموجب نظام يصدر لهذه الغاية*. ويأتي هذا النظام استكمالاً لجهود الحكومة في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة للاستثمارات التصديرية (تشرين أول 2010).

- قرر مجلس الوزراء استناداً لأحكام قانون الإعفاء من الأموال العامة رقم (28) لسنة 2006 تمديد العمل بإعفاء المواطنين من فروقات رسوم معاملات تسجيل الأراضي حتى نهاية عام 2010، وفقاً لما يلي (تشرين ثاني 2010):

1. إعفاء المكلفين الذين تحققت عليهم فروقات في الرسوم والضرائب على معاملات تسجيل الأراضي لا تتجاوز قيمتها عن (1000) دينار أردني.
2. إعفاء المكلفين الذين تحققت عليهم فروقات في الرسوم والضرائب على معاملات تسجيل الأراضي تزيد عن (1000) دينار أردني من مبلغ مقداره (1000) دينار أردني و (50٪) من قيمة الفروقات التي تزيد عن الـ 1000 دينار أردني شريطة تسديد (50٪) من الفروقات المتبقية لغاية 2010/12/31.

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- إتمام أول عملية إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية باسم المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة (750) مليون دولار أمريكي، وذلك لمدة خمس سنوات تستحق على دفعة واحدة في نهاية عمر السندات، وبسعر فائدة سنوي ثابت يبلغ (3.875) بالمئة تدفع بشكل نصف سنوي طيلة عمر السندات (تشرين ثاني 2010).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الأمريكية بقيمة (275) مليون دولار، وذلك لتمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن. وتأتي هذه المنحة في إطار برنامج مؤسسة تحدي الألفية وهي مؤسسة تابعة للحكومة الأمريكية تقوم بتقديم المساعدات المالية لبعض الدول النامية حسب معايير محددة وتستهدف تمويل المشاريع التنموية الرامية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر (تشرين أول 2010).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر أيلول من عام 2010 بنسبة 26.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 442.0 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 8.8٪ لتبلغ 3,679.6 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر أيلول من عام 2010 بنسبة 6.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 871.7 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 8.5٪ لتبلغ 7,966.7 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر أيلول من عام 2010 انخفاضاً نسبته 8.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 429.7 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 8.2٪ ليبلغ 4,287.1 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر تشرين أول من عام 2010 بنسبة 4.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 175.9 مليون دينار، في حين ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 19.0٪ لتبلغ 64.5 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة 18.6٪ لتبلغ 2,052.2 مليون دينار، كذلك ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 33.9٪ لتبلغ 866.5 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفاع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر تشرين أول من عام 2010 بنسبة 1.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 218.1 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 1.5٪ ليبلغ 2,138.4 مليون دينار.
- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من عام 2010 عجزاً مقداره 547.1 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 294.3 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2009.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 643.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2010 مقارنة بحوالي 747.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2009 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 2,079.9 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2008 ليبلغ 11,884.4 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 461.3 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 621.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 1,082.6 مليون دينار ليبلغ 11,067.0 مليون دينار.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	الثلاثة أرباع الأولى			
	2009	معدل النمو (٪) 2009/2008	2010	معدل النمو (٪) 2010/2009
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	9,984.4	-21.2	11,067.0	10.8
الصادرات الكلية	3,382.5	-20.3	3,679.6	8.8
الصادرات الوطنية	2,639.0	-20.7	3,100.3	17.5
المعاد تصديره	743.5	-19.1	579.3	-22.1
المستوردات	7,345.4	-21.4	7,966.7	8.5
الميزان التجاري	-3,962.9	-22.2	-4,287.1	8.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الثلاثة أرباع الأولى للأعوام 2009، 2010.

بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
الولايات المتحدة الأمريكية	470.4	491.3	4.4
العراق	455.6	467.5	2.6
الهند	375.9	436.2	16.0
السعودية	253.6	315.0	24.2
الإمارات	95.3	138.2	45.0
سوريا	119.4	136.7	14.5
لبنان	82.8	94.0	13.5
في مجال المستوردات			
السعودية	1,280.7	1,505.7	17.6
الصين	797.4	875.8	9.8
المانيا	455.7	536.1	17.6
الولايات المتحدة الأميركية	530.4	449.7	-15.2
مصر	461.6	372.1	-19.4
كوريا الجنوبية	279.6	355.5	27.1
تركيا	220.4	295.2	33.9
ايطاليا	269.2	286.9	6.6
اليابان	250.1	278.8	11.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 ارتفاعاً نسبته 8.8٪ لتصل إلى 3,679.6 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 20.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 461.3 مليون دينار أو ما نسبته 17.5٪ لتصل إلى 3,100.3 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 164.2 مليون دينار أو ما نسبته 22.1٪ لتصل إلى 579.3 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 93.1 مليون دينار أو ما نسبته 40.5٪ لتصل إلى 323.0 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 35.4٪ لنفس الفترة من العام السابق. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى الهند والصين وماليزيا ما نسبته 70.4٪ من إجمالي صادرات البوتاس.
- ارتفاع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 58.6 مليون دينار أو ما نسبته 31.7٪ لتصل إلى 243.3 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 47.1٪ لنفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 35.3٪ ولتراجع أسعار الأسمدة بنسبة 2.7٪. وقد استأثرت الهند وأثيوبيا واليابان على ما نسبته 81.1٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثلاثـة أربـاع الأولى من عامي 2009 و 2010، بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**2,639.0**	**3,100.3**	**17.5**
الملابس	**453.3**	**472.5**	**4.2**
الولايات المتحدة الأميركية	420.7	440.0	4.6
البوتاس	**229.9**	**323.0**	**40.5**
الهند	153.0	141.2	-7.7
الصين	17.7	56.3	-
ماليزيا	13.7	29.9	-
منتجات دوائية وصيدلية	**233.9**	**287.1**	**22.7**
السعودية	68.7	80.5	17.2
الجزائر	35.1	44.5	26.8
السودان	21.7	28.5	31.3
لبنان	15.0	19.6	30.7
الخضروات	**209.8**	**255.8**	**21.9**
سوريا	48.9	59.5	21.7
العراق	52.6	59.0	12.2
الإمارات	30.9	45.7	47.9
الأسمدة	**184.7**	**243.3**	**31.7**
الهند	92.7	150.1	61.9
أثيوبيا	0.0	24.5	-
اليابان	57.0	22.7	-60.2
الفوسفات	**226.0**	**192.2**	**-15.0**
الهند	107.9	131.9	22.2
أندونيسيا	59.1	33.0	-44.2
هولندا	1.5	11.0	-
الآلات ومعدات النقل	**146.5**	**175.0**	**19.5**
السعودية	43.5	60.1	38.2
العراق	47.7	53.1	11.3
الامارات	7.1	10.8	52.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

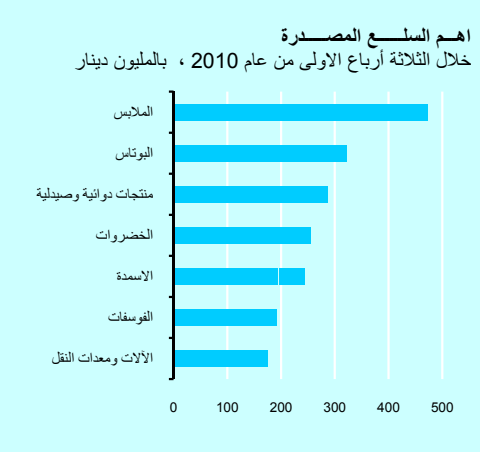

- ارتفاع الصادرات من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 53.2 مليون دينار، أو ما نسبته 22.7٪ لتصل إلى 287.1 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 11.1٪ لنفس الفترة من العام السابق. حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان ولبنان على ما نسبته 60.3٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

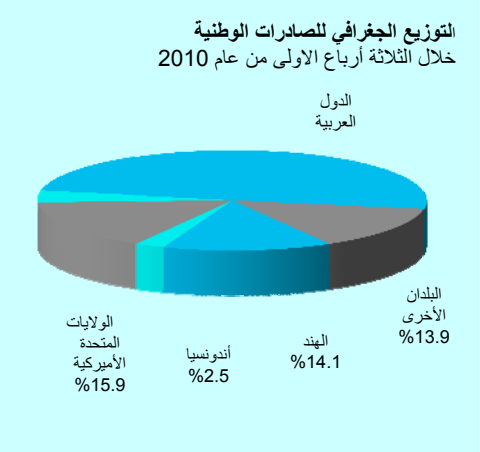

- تراجع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 33.8 مليون دينار أو ما نسبته 15.0٪ لتصل إلى 192.2 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت 8.6٪ لنفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 33.0٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 26.9٪. وتعتبر الهند وأندونيسيا وهولندا السوق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 91.5٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والخضروات والأسمدة والفوسفات و"آلات ومعدات النقل" خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 على ما نسبته 62.9٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 63.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية والإمارات وسوريا ولبنان خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 على ما نسبته 67.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 70.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ارتفاعاً مقداره 621.3 مليون دينار أو ما نسبته 8.5٪ لتبلغ 7,966.7 مليون دينار، مقابل تراجع نسبته 21.4٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

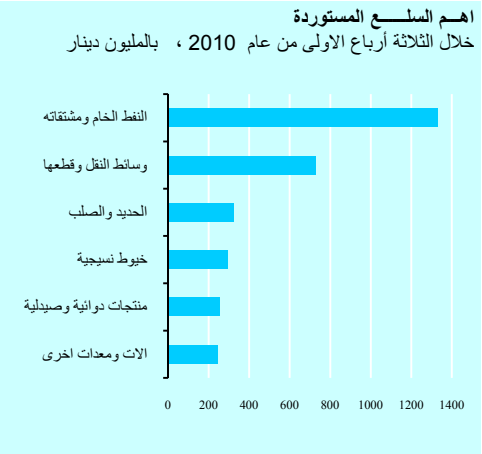

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 190.0 مليون دينار، أو ما نسبته 97.0٪ لتصل إلى 385.8 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 31.1٪ لنفس الفترة من العام السابق. وتعتبر أسواق كل من السعودية وتركيا والامارات المصدر الرئيس لمستوردات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 42.5 مليون دينار أو ما نسبته 19.9٪ لتصل إلى 256.2 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 12.2٪ لنفس الفترة من العام السابق. وقد استحوذت أسواق كل من سويسرا وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا على ما نسبته 41.8٪ من مستوردات المملكة من هذه المنتجات.

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 152.5 مليون دينار أو ما نسبته 19.3٪ لتصل إلى 943.6 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 51.2٪ لنفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 33.1٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 10.4٪، حيث تم تلبية ما نسبته 90.1٪ احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

- انخفضت المستوردات من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 86.6 مليون دينار أو ما نسبته 10.6٪ لتصل إلى 730.1 مليون دينار، مقارنة مع نسبة نمو وصلت 15.1٪. وتعتبر كل من كوريا الجنوبية واليابان وألمانيا المصدر الرئيسي لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 69.0٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عامي 2009 و 2010 بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**7,345.4**	**7,966.7**	**8.5**
النفط الخام	**791.1**	**943.6**	**19.3**
السعودية	715.3	850.2	18.9
وسائط النقل وقطعها	**816.7**	**730.1**	**-10.6**
كوريا الجنوبية	167.1	184.2	10.2
اليابان	151.0	172.1	14.0
ألمانيا	202.7	147.5	-27.2
مشتقات نفطية	**195.8**	**385.8**	**97.0**
السعودية	55.4	132.8	139.7
تركيا	14.9	54.7	267.1
الامارات العربية المتحدة	50.3	52.7	4.8
الحديد والصلب	**360.7**	**324.6**	**-10.0**
أوكرانيا	126.3	83.2	-34.1
تركيا	23.2	65.3	181.5
روسيا	74.3	41.2	-44.5
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**272.8**	**292.7**	**7.3**
الصين	121.7	145.1	19.2
تايوان	42.5	45.4	6.8
سوريا	15.9	17.1	7.5
منتجات دوائية وصيدلية	**213.7**	**256.2**	**19.9**
سويسرا	27.8	29.5	6.1
ألمانيا	23.9	28.2	18.0
المملكة المتحدة	19.5	27.1	39.0
فرنسا	21.2	22.3	5.2
آلات ومعدات أخرى	**234.9**	**243.7**	**3.7**
الصين	47.3	54.7	15.6
ألمانيا	31.8	37.4	17.6
ايطاليا	39.1	28.7	-26.6
كوريا الجنوبية	11.8	24.2	105.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

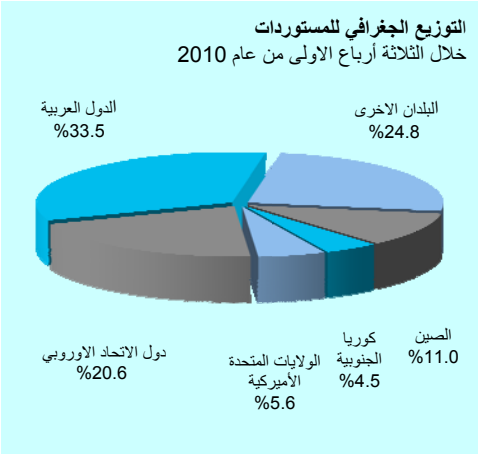

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"آلات ومعدات اخرى" خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 على ما نسبته 39.9٪ من إجمالي المستوردات مقابل 39.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية ومصر وكوريا الجنوبية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 على ما نسبته 51.4٪ من إجمالي المستوردات مقابل 51.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 انخفاضاً ملموساً مقداره 164.2 مليون دينار او ما نسبته 22.1٪ لتبلغ 579.3 مليون دينار (وخاصة السلع المتجهة إلى العراق، مسجلة انخفاضاً مقداره 150.2 مليون دينار). ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع السلع المعاد تصديرها من كل من "وسائط النقل وقطعها" و "منتجات الألبان والبيض" و "الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية" و الذهب غير النقدي بمقدار 51.5 مليون دينار و 23.2 مليون دينار و 26.8 مليون دينار و 20.0 مليون دينار على التوالي.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 324.2 مليون دينار أو ما نسبته 8.2٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2009 ليصل إلى 4,287.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الأول من عام 2010 بنسبة 1.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 218.1 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 1.5٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ليبلغ 2,138.4 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 321.3 مليون دينار (18.6٪) لتصل إلى 2,052.2 مليون دينار. ويعود الارتفاع في الدخل السياحي إلى ارتفاع أعداد زوار المملكة (السياح) بما نسبته 13.8٪ خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 ليصل إلى 6.6 مليون زائر مقارنة مع 5.8 مليون زائر خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 219.2 مليون دينار (33.9٪) لتصل إلى 866.5 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ارتفاع أعداد السياح المقيمين المتجهين إلى الخارج (السياحة الخارجية) بنسبة 38.1٪ خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010 ليصل إلى 2.9 مليون سائح مقارنة مع 2.1 مليون سائح لنفس الفترة من عام 2009.

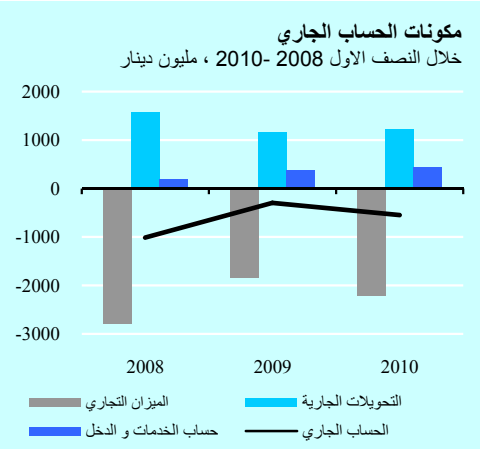

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات احصاءات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2010 بالمقارنة مع النصف المماثل من عام 2009 إلى ما يلي:-

تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 547.1 مليون دينار بالمقارنة مع عجز قدره 294.3 مليون دينار تم تسجيله خلال النصف الأول من عام 2009 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال النصف الأول من عام 2010 بمقدار 370.9 مليون دينار (20.2٪) ليصل إلى 2,209.3 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1,838.4 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2009.
- تسجيل حساب الخدمات وفراً مقداره 294.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2010 مقارنة مع وفر بلغ 177.4 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2009. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 633.2 مليون دينار و 112.0 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 424.3 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً قدره 26.7 مليون دينار.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل بمقدار 47.4 مليون دينار ليصل إلى 149.5 مليون دينار بالمقارنة مع وفر بلغ 196.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2009. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي دخل الاستثمار بمقدار 64.0 مليون دينار وارتفاع صافي تعويضات العاملين بمقدار 16.6 مليون دينار.
- ارتفاع صافي التحويلات الجارية بمقدار 48.7 مليون دينار ليصل إلى 1,218.5 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال النصف الأول من عام 2010 بمقدار 86.2 مليون دينار ليسجل 287.1 مليون دينار بالمقارنة مع 200.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2009، وتراجع

صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 37.5 مليون دينار ليصل إلى 931.4 مليون دينار مقارنة مع 968.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2009، حيث سجّل صافي حوالات العاملين خلال النصف الأول من عام 2010 انخفاضاً بمقدار 18.9 مليون دينار (2.0٪) ليصل إلى 916.2 مليون دينار.

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال النصف الأول من عام 2010 صافي تدفق للداخل مقداره 551.4 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 197.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2009. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 643.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2010 مقارنة بحوالي 747.2 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2009.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 26.4 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 101.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2009.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 357.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 344.6 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2009.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال النصف الأول من عام 2010 بمقدار 292.4 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 793.0 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2009.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2009 التزاماً نحو الخارج بلغ 11,884.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 13,964.3 مليون دينار في نهاية عام 2008. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2009 بمقدار 1,682.9 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2008 ليصل إلى 15,138.6 مليون دينار بنهاية عام 2009، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإرتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,283.3 مليون دينار وارتفاع رصيد استثمارات البنوك التجارية والقطاعات الأخرى في الأسهم والسندات الخارجية بمقدار 430.9 مليون دينار، وارتفاع الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 408.9 مليون دينار من جهة، وانخفاض رصيد الأصول الخارجية من النقد والودائع للبنوك التجارية بقيمة 1,366.8 مليون دينار، وانخفاض رصيد الأصول الأخرى للقطاعات الأخرى المقيمة بمقدار 102.2 مليون دينار من جهة أخرى.
- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2009 بمقدار 397.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2008 ليصل إلى 27,023.0 مليون دينار بنهاية عام 2009، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 746.0 مليون دينار ليبلغ 2,364.0 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2009.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للقطاعات المقيمة بمقدار 88.8 مليون دينار لتبلغ 257.9
- ارتفاع رصيد الالتزامات الأخرى بمقدار 163.6 مليون دينار ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تخصيصات صندوق النقد الدولي لوحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2009 والتي بلغت حصة المملكة منها 161.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد القروض الخارجية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة بالمملكة بمقدار 183.2 مليون دينار ليبلغ 3,922.4 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع رصيد القروض الممنوحة لكل من البنك المركزي والحكومة المركزية بمقدار 90.0 و 119.8 مليون دينار على التوالي.
- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 52.8 مليون دينار ليبلغ 14,525.0 مليون دينار، وذلك نتيجة التدفقات الاستثمارية التي شهدتها المملكة بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2009.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 38.2 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 177.0 مليون دينار وانخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 138.8 مليون دينار) لتبلغ 5,623.8 مليون دينار.